مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 9: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(9): 2020.

قيم السّياق وأثرها في توجيه الشّاهد الشعري النّحوي

زكي فليح حسن
التربية للعلوم الانسانية / جامعة ذي قار
drzakialmosawi@gmail.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 17 / 8 / 2020
تاريخ قبول النشر: 28/9/ 2020
تاريخ النشر: 9 / 11/ 2020

المستخلص

تقوم فكرة هذا البحث على التوجه إلى معطيات السياق وقرائنه وأثر ذلك في توجيه الشواهد النحوية ولا سيما شواهد الشعر منها. إذ أبرز البحث ثيمة الاعتماد على ما يكتنف السياق من المكتنزات الإيحائية التي تتحكم بموضع الشاهد الذي اعتمده النحويون والوقوف عند إيجابيات الاستشهاد وسلبياته.

الكلمات الدالة: السياق، النص، الإيحاء، الدلالة

The Role of Contextual Factors in Interpreting the Grammatical Poetic Example

Zaki Falih Hassan
Education for Human Sciences / Dhi Qar University

Abstract

The study investigates the role of contextual factors in retrieving the intended meaning of the grammatical poetic example. It highlights the theme of relying on contextual suggestive thesauri that control the position of the witness who was adopted by grammarians and examining the pros and cons of martyrdom.

Keywords: context, text, suggestion, connotation.

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

المقدمة:

لعل من فضول القول أن غاية اللغة هي التعبير عن المعاني والمقاصد التي تجول في فكر المتكلم وإيصالها إلى السامع.

وكل ما وضعه اللغويون من معايير وقواعد ما هو إلا تقريب لتلك المعاني في النصوص الفصيحة التي تحملها.

والمتتبع لأبحاث النحويين القدماء لا يراهم يهملون المعاني تماما وإنما كان جل اكتراثهم هو جمع التراث النحوي واللغوي ورسم ذلك في قوالب معيارية تسهيلا على المتعلمين ولا سيما النحو البصري، إذ أخذ نحويوهم بنظر الاعتداد تيسير التعليم على الدارسين أولا ومراعاة الشعوب الاعجمية من الذين دخلوا الإسلام في تعلم قواعد العربية كي يستطيعوا فهم القرآن الكريم والأحكام الفقهية ثانيا.

ومن الطرائق التي اعتمدها النحويون في إثبات القواعد هي تلك الشواهد الشعرية التي قدمت في مرتبتها على النص القرآني وقراءاته، وتراهم قد تمسكوا أيما تمسك برواية تلك الشواهد على المنوال الذي أرادوه.

كل هذا وذاك أدى إلى عدم اعتماد النحويين على الدلالة والقصد اللذين يكتنفان سياق تلك الشواهد.

ولهذه الأسباب ارتأيت أن أوجه الاهتمام إلى القيم السياقية لعلها تكون محاولة لأن تحل محل الصنعة النحوية المجردة للنص المستشهد به ما دامت غاية اللغة هي المعنى المتوخى. وأقصد بالقيم السياقية جميع العناصر من ألفاظ وأصوات وتراكيب نحوية التي من شانها إبراز المعاني الدقيقة في النص.

هذا وقد اخترت ستة عشر شاهدا نحويا لجعلها عينة لهذا البحث جاءت تحت عناوين تحمل الصبغة الدلالية مسلسلة بحسب الموضوعات التي جاءت في خلالها تلك الشواهد.

فهذا البحث المتواضع اذن هو محاولة جادة للاتجاه في اختيار الشاهد النحوي إلى معيار الدلالة.

إذ إن ذلك يخلصنا من مشكلات التعدد الروائي في الشواهد والاحتمال النحوي، وكذلك الشواهد المصنوعة التي هي في الغالب شواهد ركيكة المعاني لا روح فيها وأمثالها كثير كقولهم:

أقرِ عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

ففي شرح شواهد المغني[1] قيل عن هذا البيت إنه لطرفة بن العبد، وقال ابن بري: إنه مصنوع عليه، وقال ابن جني في سر الصناعة[2]: إن البيت مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا، وجاء في نوادر أبي زيد أن أبا حاتم أنشد الأخفش بيتاً مصنوعا لطرفة إذ إن الملاحظ في إنشاء هذا البيت أنه لا يرقى إلى روح شعرية.

وأرى أن أهمية هذا البحث هو محاولة جعل المعنى هو المعيار الأولى في اختيار الشاهد النحوي الشعري وغيره من النصوص الفصيحة ً. والله ولي التوفيق.

الضمير المنفصل يخالف النحو ويطابق الدلالة:

يرى النحويون أن كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، إذ لا يجوز أن يقال في (أكرمتك: أكرمت إياك)، إذ يمكن الإتيان بالضمير المتصل في هذه العبارة فنقول: أكرمتك فإذا كان من غير الممكن الإتيان بالضمير المتصل وجب الإتيان بالمنفصل نحو قولنا: (إياك أكرمت) إلا أننا نجد أن الضمير قد جاء في الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا[3] ومنه قول الشاعر[4]:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنتْ إيّاهم الأرضُ في دَهْرِ الدهاريرِ

إذ إن بإمكان الشاعر أن يقول: (ضمنتهم الأرض) إلا أنه عدل عن ذلك إلى ضمنت إياهم الأرض)

وعد ابن الشجري هذا التركيب قبيحاً[5] حتى في الضرورة.

قيم السياق:

قبل الولوج في أثر القيم السياقية الموجهة لبيت الفرزدق علينا الوقوف على تعبيرين:

الأول: ضمنتهم الأرض.

الثاني : ضمنت إياهم الأرض.

على أنني أضع تحفظي على مسائل الضرورة الشعرية أصلا سواء كانت من الضرائر الحسنة أم من الضرائر القبيحة، فالشاعر من الفصحاء الذين يمتلكون ناصية اللغة، ومع هذا التحفظ أرى أن التعبيرين يختلفان في الدلالة إذ يحتفظ كل منهما بمعنى لا يؤديه الآخر وإن كان معنى بسيطاً إيحائياً إذ إن المتأمل في قول الشاعر: (ضمنت إياهم الارض) يحمل معنى إيحائياً وهو التفخيم والتهويل، عبر ما يتضمنه الضمير (إياهم) المنفصل من إيحاء، فعندما نقول: (أعنيك)، مثلا. نراه لا يوحي بالمعنى الذي تفرزه عبارة (أعني اياك)، إذ إن في ذلك تعظيما للأمر وإلفاتاً لنظر المخاطب بشكل لا يمكن إنكاره، أما قرائن السياق الذي ورد فيه البيت فأمارات على ذلك:

قال الفرزدق يمدح يزيد بن عبد الملك ويهجو يزيد بن المهلب:

يا خَيرَ حيٍّ وَقَـتْ نِعـْلٌ لــه قَدَما ... وميّتٍ بَعْـــــدَ رُسْلِ اللهِ مقبورِ

إنّي حلفــتُ ولم أحــلفْ على فَنــَدٍ ... فناءِ بَيتٍ من الســاعين معمــورِ

في أكبــرِ الحَجِ حــافٍ غيرِ مُنتَعِلٍ ... من حالفٍ مُحرمٍ بالحجِ مصيــورِ

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنتْ ... إيــّاهم الأرضُ في دهرِ الدهاريرِ

لو لم يُبشــــرْ به عيســـى وبيّنه ... كنتَ النبيّ الذي يدعو إلى النورِ

فأنت إن لم تكـــنْ إيــّاه صاحبه ... مع الشهيدين والصديقِ في السورِ

فالملاحظ على السياق كثرة القرائن الدالة على التعظيم والتفخيم والتهويل كذلك كما أشرنا:

القرينة الأولى: إيراده القسم الدال على عظمة المقسم به وهو قوله: (إني حلفت ولم أحلف على فند) وقوله: (فناء بيت من الساعين معمور)، أي الكعبة وقوله: بالباعث الوارث: أي الباري عز وجل.

القرينة الثانية: إيراد النداء الدال على الإلفات والتوجيه صوب ذلك الممدوح في قوله: (يا خير حيٍّ) إذ إن فيه تفخيماً لشأن الممدوح فجعله خير الأحياء مبالغة في استحسانه للزعامة.

القرينة الثالثة: إيراد الشرط المفيد لقيد التقسيم على أحد الخصلتين العظيمتين فجعل ممدوحه أما أن يكون نبياً أو بأخلاق الأنبياء أو أنه من الشهداء الصديقين المذكورين في القرآن الكريم، وهذه المعاني يكتنفها الشرط كيّفها الشاعر لتفخيم الممدوح بطريقة تجزيئية بارعة.

القرينة الرابعة: إيراد الألفاظ الدالة على التعظيم مثل (السور) أي القرآن، و(النبي) و(عيسى) و(رسل الله) و(فناء البيت) أي الكعبة و(الحج) و(محرم) و(دهر الدهارير) أي الزمن الشديد الصعب.

كل تلك الألفاظ جاءت تخالط سياق الأبيات لإظهار عظمة الممدوح، وبذلك يكون تعبير (ضمنت إياهم الأرض) محفوفاً بالقرائن المساوقة لدلالات التعظيم والتفخيم.

أما قول النحويين بالضرورة فلا أراه مستقيما؛ إذ إن بإمكان الشاعر استبدال الكلمات مع الحفاظ على تفعيلات البيت.

اعتماد الوصف الواقع مبتدأ على النفي أو الاستفهام لا يطابق الدلالة:

اشترط النحويون في المبتدأ الذي له فاعل يسد مسد الخبر أو عموم الوصف الذي يرفع فاعلا أو نائب فاعل أي سواء كان اسم فاعل أو صفة مشبهة أو اسم مفعول أو غير ذلك مما يسمى بالوصف الصريح، ومن ذلك نقول: أقائم الزيدان؟ وما قائم الزيدان. فإن لم يعتمد الوصف على النفي أو الاستفهام لم يكن مبتدأ، وكذلك لم يكن مبتدأ إذا لم يتم به الكلام، كقولهم: أقائم أبواه زيد، بل يكون خبراً مقدماً والمرفوع يعرب مبتدأ مؤخراً[6].

على أن في المسألة خلافاً لا ينكر بين البصريين من جهة والأخفش والكوفيين من جهة أخرى.

فقد ذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط اعتماد الوصف على النفي والاستفهام في صحة وقوعه مبتدأ، فأجازوا القول بـــ (قائم الزيدان) على أن قائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر[7].

ويرى ابن مالك أن سيبويه قد أجاز ذلك، أي عدم اعتماد الوصف الواقع مبتدأ على النفي أو الاستفهام ولكن على ضعف[8]، ومما يقطع بمذهب الأخفش والكوفيين وسيبويه قول الشاعر[9]:

فخيرٌ نحن عند البأسِ منكمُ إذا الداعي المثوبُ قالَ: يالا

فالوصف (خير) مبتدأ والضمير (نحن) خبره، ولم يعتمد على النفي أو الاستفهام، وجوّز بعضهم أن يكون (خير) خبرا مقدماً و(نحن) مبتدأ مؤخراً.

قيم السياق:

مما تقدم من أقوال النحويين وآرائهم تبرز لنا ثلاث جمل:

الأولى: خير نحن عند البأس.

الثانية: نحن خير نحن عند البأس.

االثالثة: خير نحن – والضمير مبتدأ مؤخر وسنقف عند سياق البيتين إذ أوردت بعض مصادر التراث ما يلي بيت الشاهد، والأبيات لزهير بن مسعود الضبي مفتخرا بشجاعة قومه عند الاستغاثة بهم في المواقف قائلا:

فخيـــــرٌ نحـــن عند البـــــــأسِ منكمْ إذا الداعـــي المثـــــوبُ قالَ: يالا

ولم تثـــــــــقِ العواتقُ من غيـــــورٍ بغيــرتِهِ وخلّيْـــــنَ الحجـــــــالا

أما شاعرنا فيرى أن قومه هم الأوفر حظاً في مثل هذا الخلق، ولذا فإن القرائن التالية تؤيد مذهب الاخفش والكوفيين؛ لأنها قرائن تسند دلالة البيت من خلال السياق:

القرينة الأولى: تقديم كلمة (خير) في البيت الأول يشير بوضوح إلى الاهتمام بأفضلية القوم في هذا الخلق السامي (إغاثة الملهوف) فالتقديم في محله لإبراز ذلك المعنى.

القرينة الثانية: ذكره الضمير (نحن) إذ إن من جد الوضوح في هذا اللفظ الإيحاء بالإفصاح عن القوم وهذا الإفصاح قطعاً يطابق معنى الإقدام والشجاعة.

القرينة الثالثة: لا يمكن أن نسبق الوصف (خير) بالاستفهام الذي اشترطه البصريون لأن المعنى سوف يتغير سواء كان الاستفهام حقيقياً أو مجازيا؛ إذ إن الشاعر لم يرد الاستفهام عن أفضليتهم أو ينفي عنهم تلك الأفضلية في الإغاثة من بين الناس، وبذلك فإن تلك المعاني تعارض غرض الفخر الذي هو بصدد الإفصاح عنه للناس وكذلك النفي.

ولذلك أرى أن قاعدة النحويين لم تكن مطلقة، إذ إن للنفي معناه وللاستفهام معناه المغاير وإن كانت مسوغات لصحة الابتداء بالوصف.

القرينة الرابعة: قوله في البيت الثاني :(ولم تثق العواتق من غيور)، أي إن النساء اللائي خرجن من خدمة آبائهن وبعولهن فأصبحن أحراراً لا يلتجئنَ إلا لأمثال قومه وهو معنى مطابق لتقديم (خير) الموحي بأفضليتهم وجعله مبتدأ به.

القرينة الخامسة: قوله (وخلين الحجالا) أي تركن بيوتهن مستغيثات بأمثالهم وكأن القوم أصبحوا حصناً لهن بدلا من البيوت، وهذا المعنى يطابق سابقه أي الشجاعة والمروءة ويتنافى مع النفي والاستفهام أما جملتا: (نحن خير عند البأس) و(خير نحن) مع جعل الضمير مبتدأً مؤخراً – فلا يتطابقان والمعنى السابق المعضد بالقرائن.

إذ إن في الجملة الأولى جعل النحاة (خير) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (نحن) أما (نحن) التي في البيت فهي توكيد لـــ (نحن) المقدرة.

ومن ذلك نقول: إن المعنى على الابتداء بـــ (نحن) يكون للاهتمام بالإفصاح عن ذاتهم ثم الإخبار بأنهم (خير) إلا أن الشاعر ابتدأ بـــ (خير) قصداً للمعنى الذي أشرنا اليه.

أما الجملة الثانية فلا تطابق المعنى الذي حققناه كذلك، إذ لا يمكن أن نجعل (نحن) مبتدأ مؤخراً من حيث الصناعة النّحوية أولا ومن حيث المعنى ثانياً.

أما من جهة النحو فإن جعل (نحن) مبتدأ مؤخراً يلزم عليه الفصل بين (خير) وما يتعلق به وهو قوله: (عند الباس) وقوله: (منكم) بأجنبي[10].

أما المعنى فقريب من الجملة التي قبله، لذا فإن جعل (خير) مبتدأ و(نحن) هو الخبر هو أمر يجعل الجملة تطابق الجانب الدلالي الذي يرمي إليه سياق البيت، وكانت القرائن قد ساعدت على ذلك.

القاعدة النحوية تخالف النص السليم:

لقد أجاز النحويون على وفق استقرائهم للفصيح من اللغة أن يتقدم الخبر على المبتدأ وذلك عند أمن اللبس أو ما شاكل ذلك، فنقول مثلا: أقائم زيد وقائم أبوه زيد، ومشنوء من يشنوك، فـــ (من) مبتدأ و(مشنوء) خبره مقدم، و(قام أبوه زيد)[11] ومنه قول الشاعر[12]:

قد ثكلتْ أمُـــــه من كنـــتُ واجـــــدَه وباتَ مُنتشباً في برثـــُـــنِ الأسَـــــدِ

فجملة (قد ثكلت) في محل رفع خبر مقدم و(من) مبتدأ مؤخر، وإنما أجاز ذلك عندهم لعدم حصول اللبس في المعنى.

هذا ما جاء في مقررات النحويين، ومن الواضح أن انكارهم هو عدم حصـــــول اللبس، ولعلنا في القيم السياقية تثبت وجود اللبس بحسب القرائن:

قيم سياقية:

مما تقدم تكون جملة (قد ثكلت) جملة في محل رفع خبر مقدم و(من) اسماً موصولاً مبتدأ مؤخراً، وهذا الإعراب يشير إلى أن الشاعر أراد الإخبار عن الشخص الذي يجده أي: يغضب عليه، إذ إن معنى (واجده) في البيت غضبت عليه فالشاعر يفخر بشجاعته ويرد على بني (مزينة) وتهديدهم، إذ إن البيت من قصيدة لحسان بن ثابت مفتخرا بإقدامه وبسالته قائلا:

أمسى الجلابيبُ قد عزّوا وقد كثروا ... وابنُ الفريعةِ أمسى بيضةَ البلدِ
جاءتْ مُزينةُ من عُمْقٍ لِتخرجَنـــي ... إخسَي مزينُ وفي أعناقِكم قِددي
يمشون بالقــولِ سراً في مهادنـــةٍ ... يهددوني كأنـــّي لستُ من أحَــدِ
قد ثكلتْ أمّـــه مـــن كنتُ واجدَهُ ... وبـــاتَ مُنتشباً في برثنِ الأســدِ
ما البحـــرُ حينَ تهبُّ الريحُ شاميةً ... فيخطئلُّ ويرمي العيرَ بالزَّنـــدِ
يوماً بأغلبَ مني يـــــومَ تبصرُني ... من الغيضِ فرْيَ العارضِ البَرَدِ
ما للقتيـــلِ الذي أسمو فآخـــذُهُ ... من ديّـــــةٍ فيه يُعطاها ولا قَــوَدِ

وقبل الدخول في سياق البيت وقرائنه المرجحة أرى أن من الإلزام النظر في البيت محل البحث تأملا نحوياً:

إذ إن من يترقب كلمات البيت لا يمكن له الإطمئنان إلى مذهب النحويين هذا، لأن اللبس واقع فيه لا محالة لفقدان المعيار الذي من خلاله تتم التفرقة بين الجملة الفعلية والجملة الإسمية فجملة (قد ثكلت) جملة إسمية بحسب رأيهم على أن التمحيص في تركيبة البيت لا يحكم إلا بفعلية الجملة، هذا أولا:

والأمر الآخر هو أن اعراب (من) سوف يكون احتمالياً لعدم ظهور الإعراب عليه فهو من المبنيات فلا حجة في البيت، إذ إنّ من الممكن أن يكون (من) بدلا من الهاء في (أمه)، وقد يعرب منصوبا على الذم أو التخصيص بفعل مقدر، وبذلك تتبلور لدينا جملتان واحتمالان:

الجملة الأولى: قد ثكلت أمه من كنت واجده، هي جملة إسمية.

الجملة الثانية: قد ثكلت أمه من كنت واجده، هي جملة فعلية كذلك.

أما الاحتمالان فينشآن في كون الجملة فعلية كما أشرنا آنفاً. فـــ (من) أما بدل أو منصوب على الذم.

ولترجيح واحد من هذه الاحتمالات علينا العودة إلى سياق القصيدة.

فالشاعر يبدو شديدا متماسكاً لا يتزعزع أمام هؤلاء القوم، وهذه الشدة تتطلب المؤكدات في التعبير مع الاستمرار بالموقف، وذلك ما نجده جلياً في سياق النص المليء بالأفعال أو الجمل الفعلية المؤكدة كقوله: (أمسى الجلابيب) و(قد عزوا وقد كثروا)، وقوله: (أمسى بيضة البلد) و(جاءت مزينة) و(لتخرجي) و(أخسي) و(يمشون بالقول) و(يهددونني) و(لست)، ثم قال: (قد ثكلت) و(كنت واجده) و(بات منتشباً) و(أسمو) و(آخذه) و(فآخذه) و(يعطاها) و(تهب الريح) و(فيخطئل) و(يرمي) و(تبصرني).

فنلاحظ أن تداولية الجمل في نص الشاعر قد توزعت بين الماضي والمضارع أعني بين الثبات والديمومة اللتين يوحي بهما هذان الفعلان.

وهذه قرينة كبرى تدل على أن جملة (قد ثكلت) هي جملة فعلية لا إسمية فالسياق يكتنفه الإخبار بالجمل الفعلية المطابقة لمغزى أبيات الشاعر.

والمسألة الأخرى أن احتمال إعراب (من) بالنصب على الذم هو الأقرب للسياق لما أوردناه من أن الشاعر قد عرض بأعدائه فجعلهم يتخفون عنه ويتسترون عندما جاؤوا لمهاجمته، وكذلك قوله في (لهفي مزينة) و(اخسي) وهي لفظة لها إيحاء صارخ بالذم والشتم لكل واحد من هؤلاء القوم الذي عبر عنه الشاعر بـــ (من).

ومن القرائن الأخرى الدالة على الذم قوله (يمشون بالقول سراً في مهادنة) فهو تعبير دال على جبنهم إذ لا يستطيعون الإعلان عن نياتهم السيئة تجاه الشاعر.

وكذلك من القرائن الدالة على الذم قوله: (قد ثكلت أمه) أي إن من أغضب عليه سيموت حال قربي إياه وستفقده أمه، فمن يظفر به الشاعر سيكون كالمعلق في أظافر الأسد يأخذه إلى حيث يشاء فلا حول له ولا قوة.

ومن القرائن السابقة يبدو لي أن جعل (من) منصوبة على الذم أولى من جعلها مبتدأ إذ إننا لو أعدنا الترتيب المقتضي للجملة الإسمية تكون كالتالي:

من كنت واجده قد ثكلت أمه...، فلا يكون (من) في موضع النصب على الذم، وإنما يأخذ السياق مجرى آخر أي إنه يصبح إخبارا اعتيادياً لمجرد الإخبار ليس غير، ولا أدري بعد ذلك كيف أمن اللبس عند النحويين في هذا البيت.

بنية المضاف لا تناسب القاعدة النحوية:

ألحقَ النحويون الكثير من الألفاظ الدالة على الجمع بجمع المذكر السالم لأجل استقامة القاعدة وربما كان لهم العذر في ذلك مادامت الغاية تعليم النحو إذ لم تكن دراسته تقتصر على العرب فقط بل تعدى ذلك إلى أقوام غير عربية بعد دخولها الإسلام لفهم النـــص القرآني، إلا أن النص اللغوي يبقى ذلك النص الذي يأبى أن يحاط بهالة القاعدة النحوية ولذلك ترى النحويين يلجؤون إلى مصطلحات الشذوذ والقلة والكثرة والندرة والقبح وغيرها قصدا منهم إلى التيسير على دارسي النحو.

ومن الألفاظ التي ألحقوها بجمع المذكر السالم كلمة (سنين) فهذه الكلمة بحسب القاعدة يجب أن نقول فيها (سنون) رفعا و(سنين) نصبا وجرا فنقول (ذهبت السنون) و(عرضت بالسنين)[13] غير أن خروج هذه الكلمة عن القاعدة وذلك بعد ثبوت نونها عند الإضافة، ذهب جل النحويين إلى أن هذه الكلمة لا تلتزم بما أقر عند بعضهم، وقصر عند آخرين على السماع[14] ومنه قول الشاعر[15]:

دعانيَ من نجدٍ فإنَّ سنينَهُ لعِبْنَ بنا شيباً وشبْيَنَا مُرْدا

فالملاحظ في هذا البيت إثبات (النون) في (سنينه) بعد إضافتها إلى الضمير (الهاء) وهو مخالف للقاعدة مع نصبه بالفتحة الظاهرة على النون.

قيم السياق:

بعد عرض أقوال النحويين في المسألة السابقة علينا النظر في سياق البيت وما لحقه وقوفا على القرائن المساعدة في بيان الدلالات الكامنة وراء تلك المخالفة النحوية وإن قصرت على السماع:

قال الصمة الأموي ذاكرا مرابع محبوبته (ريا) في نجد بعد رفض عمه تزويجها له:

ذرانـــيَ من نجـــــدٍ فـــإنَّ سنينَهُ لعِبْنَ بنـــا شيبًا وشيَّبْنَنا مُـــــرْدا
لحا اللهُ نجدًا كيف يتركُ ذا النَّدى بخيلاً وحُرُّ النـــَّاسِ تحسبُهُ عبدا
على أنَّ نجدًا قد كســـــــاني حُلةً إذا ما رآني جاهلٌ ظنَّني عبدا
سواءً وأخلاقًا من الصـــوف بعدما أراني بنجدٍ نـــاعماً لابساً بـــُردا
على أنَّه قـــــد كانَ للعيـــنِ قـــرَّةٌ وللبيضِ والفتيـــــانِ منزلُه حمدا
سقى اللهُ نجدًا من ربيـــــعٍ وصيّفٍ وجودٍ وتسكابٍ سقى مزنُةُ نجـــدا

فسياق البيت يقتضي من الناحية التطابقية أن لا ينقص شيء من بنية (السنين) وكأن تمام هذه الكلمة فيه إشارة (سيمياء) إلى تمام هم الشاعر وغمه بسبب فقدان محبوبته، وكذلك فيه بيان لهيمنة تلك السنون العجاف

التي مرت على الشاعر، ولذلك عندما نتتبع سياق الأبيات الأخرى نجد أن جميع القرائن تعضد ذلك المعنى وإن خالف ذلك قانون النحو.

القرينة الأولى: قوله: (ذراني) أو (دعاني) إذ لا يريد من مخاطبه ذكر هذا البلد الذي افقده ما يرغب لشدة كرهه وتصاعد إحنه وبغضه وذلك يطابق القحط والشدة اللذين يوحي بهما لفظ (سنين) وتلك الايمائية تذهب عندما نحذف النون.

القرينة الثانية: قوله (لحا الله) أي قبح الله نجدا، إذ إن في ذلك ذما لنجد في شتائها وصيفها أي في سنتها الكاملة، فلنحظ إذن مطابقة أخرى بين تمام السنة في فصليها وتمامها في النطق في البيت المذكور.

إذن تمام كلمة (السنة) نطقا يقابله تمام تلك الهموم التي تعتلج في قلب الشاعر، وقد صبت تلك الخلجات والمونولجات في قالب ساخن وهو لفظ (السنة) الذي يوحي بالجدب والقحط والشدة، حتى أن بعض المعجميين يرى أن (السنة) تعني القحط والشدة، وليس كذلك للعام أو الحول.

لام الابتداء في غير موضعها من الجملة:

لام الابتداء أو لام التأكيد يسميها الكوفيون لام القسم تدخل في الأصل على المبتدأ إلا في باب (إن) فإنها تتزحلق إلى الخبر إذ لا يقال: إنّ لزيداً قائم، بل نقول: إنّ زيداً لقائمٌ[16] كراهة اقتران مؤكدين على مؤكد واحد.

ومما يتصل بهذه المسألة أن النحويين ذكروا خمسة مواضع يجب فيها تأخير الخبر، منها أن يكون الخبر جاء بعد مبتدأ قد اتصلت به لام الابتداء، فنقول: لزيد قائم، ولا نقول: قائم لزيد، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، الا أن الخبر قد جاء شاذا فيما سمع عن العرب وهو قول الشاعر[17]:

خالي لأنتَ ومَن جريرٌ خالُهُ ينَلِ العلاءَ ويُكرمِ الأخوالا

إلا أن في البيت احتمالا ينتج عنه اختلاف المعاني:

الأول: أن (خالي) خبر مقدم و(لانت) مبتدأ مؤخر.

أن تقدير الجملة يكون كالتالي: خالي لهو أنت، فاللام داخلة على جملة الخبر، والإعراب يكون كالآتي: (خالي) مبتدأ أول و(هو) مبتدأ ثان، و(أنت) خبر (هو) والجملة (لهو أنت) خبر عن المبتدأ الأول.

الثالث : أن يعرب (خالي) مبتدأ و(أنت) خبرا له، وفي ذلك شذوذ وهو دخول اللام على الخبر.

قيم سياقية:

مما تقدم من جنبات نحوية تتبلور لنا ثلاث جمل:

الأولى: خالي لأنت: مبتدأ وخبر مؤكد باللام.

الثانية: خالي لأنت: خبر مقدم ومبتدأ مؤخر مؤكد باللام.

الثالثة: خالي لهو أنت: مبتدأ، وجملة (هو أنت) خبر مؤكد باللام.

وهذه الجمل الثلاث مختلفة التركيب والدلالة فلا بد من اللجوء إلى القرائن السياقية المساعدة ثم النظر في مذهب النحويين.

* معنى الجملة الأولى: أن التأكيد منصب على الخبر أي إن الشاعر أراد أن يؤكد على الذات التي تمت له بصلة الخؤولة إلا أنه قد أخر تلك الذات لاعتنائه بالصفة لتلك القربى.

* معنى الجملة الثانية: أن الاهتمام منصب على صفة الخؤولة نفسها لأن (خالي) هنا خبر مقدم.

* معنى الجملة االثالثة: أن التأكيد جاء بأداتين مؤكدتين بل ثلاثة مؤكدات، وجميعها تؤكد على الذات (لهو أنت): الأولى لام التوكيد والثانية الضمير (هو)، واالثالثة (الجملة الاسمية) فأي من هذه المعاني يطابق سياق البيت.

إذ إن النظر المتأمل في سياق البيت ولا سيما قوله (ينل العلاء) و(يكرم الأخوال) يؤيد ما قاله الشاعر وما ذهب إليه من مقصد إلا وهو التأكيد على الذات (أنت) بالقرائن الآتية:

الأولى: قوله (ومن جرير) فعبر بـــ (من) التي تسأل عن الذات العاقلة.

الثانية: قوله (ينل العلاء ويكرم الأخوالا) فيها صفات تدل على الرفعة والشرف وأنه كريم الأخوال فكل تلك الصفات تنطبق على الذات لا كل صفة مثلها وهي (الخؤولة).

الثالثة: دخول لام الابتداء أو القسم (عند الكوفيين) على ما يدل على الذات (أنت) دليل على توجه قصد الشاعر إليها، الإيحاء الذي تحمله اللام إيحاء دال على إلصاق المقصود كله بالذات عن طريق الضمير (أنت)، فالضمير (أنت) هو الأولى لمعنى الخبرية ولذلك جعله الشاعر محط اهتمامه وتوجيه المعنى اليه، إما أن نجعل قوله (خالي) خبرا مقدما يخل بالمعنى المشار إليه آنفاً، فلا سبيل إليه، وأما تقدير النحويين (خالي لهو أنت) فهو تقدير يوافق الصناعة النحوية لأجل جعل اللام داخلة على المبتدأ.

زيادة (كان) إيحاء بدلالة خاصة ولكن خلاف القاعدة:

يرى النحويون أن (كان) تزاد في الجملة العربية، إلا أنهم اختلفوا في موضع زيادتها، فذهب ابن عصفور إلى أنها تزاد بين المتلازمين كالمبتدأ والخبر كقولهم (زيد كان قائم)، وبين الفعل مرفوعه كقولهم (لم يوجد كان مثلك) وكذلك الصلة والموصول والصفة والموصوف، والجار والمجرور[18]، ويرى غيره: أن (ما) تقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب كأن نقول: ما كان أصح علم من تقدما، وعد النحويون ما ذهب إليه ابن عصفور مقصورا على السماع [19] ومن الشواهد الفصيحة على زيادتها بين المبتدأ والخبر قول الشاعر: [20]

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ إذا تهبُّ شمألٌ بَليلُ

فـــ (أنت) مبتدأ و(ماجد) خبره و(تكون) زائدة.

وما يلاحظ أن ما قاسه النحويون لم يكن إلا في موضع واحد وهو ما ذكر آنفا أي بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، أما ما ذكره ابن عصفور فهو في مواضع كثيرة ويطابق المنطق اللغوي، إذ إن المتلازمات المذكورة أولى بالزيادة من غيرها، وإن كان في صيغة التعجب ذلك التلازم.

قيم السياق:

إن سليقة العرب الفصحاء وسننها في الكلام لا تقبل بوجود الزائد في كلامها أثناء التعبير سواء كان فعلا أم اسما أم حرفا لأن الناطق الفصيح يعبر عن مقصودة بما يناسبه من ألفاظ وتراكيب، أما مصطلح الزيادة فهو مصطلح نحوي لا يتعدى حدود النحو، إذ أطلقوا اسم الزائد من حرف أو اسم أو قعل إذا خرج عن حد الإسناد فلو حذف ذلك الزائد لا يختل المعنى.

والذي أراه أن المعنى الذي لا يختل هو المعنى الأساس أو المحوري، أما المعنى الثانوي أو الإيحائي فيزول بزوال هذا الزائد ولا يبقى له من أثر.

ولنعد الآن إلى زيادة الفعل (كان)، ولنجعل بحثنا على أربعة أسس:

الأول: الأساس النحوي:

الثاني : إيحائية التأكيد التي يحملها الفعل (كان).

الثالث : ألوصف الزمني الذي يكتنف الفعل (كان).

الرابع : الاستمرار الحدثي.

الأول: قسم النحويين الكلام العربي الفصيح إلى قسمين أساسين: الأول: العمدة، الثاني : الفضلة، ومما لاشك فيه أن كل ماء دخل في حيز العمد فهو من أساسات الكلام، ولا يجوز حذفه ومن ذلك الفعل فكيف أجاز النحويون تلك الزيادة ؟ !

فالجواب على ذلك أن نظرة النحويين شبه المجردة إلى قواعدهم ربما منعتهم من النظر بمعاني التراكيب والإنتاج المعنوي كلا متكاملا.

الثاني : إيحائية التوكيد:

إن المتأمل في النصوص التي أوردها النحويون شواهد على زيادة (كان) يجد أن (كان) تحمل طابعا تأكيديا بارزا، ومن الجدير بالذكر أن إيراد تلك النصوص والوقوف على مسألة التأكيد تلك: قال الشاعر: [21]

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ إذا تهبُ شمأل بَليلُ

وقال الشاعر: [22]

سراةُ بني أبي بكرٍ تَسامَى على كانَ المُسَوَّمةِ العـــــرابِ

وقال آخر: [23]

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنـــــــا كانوا كــرامِ

وقال الآخر [24]

أرى أمَّ عمرٍ دمعُها قد تحدَّرا بكاءًا على عمروٍ وما كانَ أصبرا

وقال آخر: [25]

في لجَّة غمرتْ أخاك بحورِها في الجاهليةِ كانَ والإسلامِ

فالبيت الأول من مقطوعة لأم عقيل بن أبي طالب فاطمة بن أسد بن هاشم، قالتها وهي ترقص ابنها عقيل، إذ أنشدت:

إنَّ عقيلًا كاسمهِ عقيلُ وبيبيَ المُـــــــلفَّفُ المحمـــــــــولُ

أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ إذا تهـــــبُّ شمـــــــــــألٌ بَليـــلُ

– يُعطي رجالَ الحيِّ أو يَنيلُ –

فالأبيات إذن في موضع المدح والفخر، والتأكيد مناسب لذلك حتى أننا لو تتبعنا سياق الأبيات لوجدنا قرائن متعددة تؤكد ذلك المضمون:

الأولى: قولها (أنت) إذ ابتدأ البيت بالجملة الإسمية الدالة على الثبات والاستمرار مع ما في الضمير (أنت) من دلالة التأكيد على ذات الممدوح.

الثانية: قولها (إن عقيلا كاسمه عقيل) فيه تأكيد بالجملة الإسمية كذلك بالإضافة إلى مؤكد آخر وهو (أن).

الثالثة: قولها (تكون) وهو تعبير دال على الثبات والاستمرار كذلك هو مساوق للتأكيد الوارد في البيت.

الرابعة: التكرار الجميل الموحي بالاهتمام بذات الممدوح في اسم ولدها (عقيل) إذ ذكرته مرتين مرة بالذات ومرة بالصفة وهو مساوق للتأكيد كذلك.

الثالث : إيحائية الاستمرار ومن قرائنه:

الأولى: لفظ (تكون) دال على الاستمرار والمداومة ولا سيما أنه جاء بلفظ المضارع.
الثانية: أن الصفات المذكورة للممدوح لا تبرز في الإنسان إلا بعد نضجه و(عقيل) عليه السلام في وقت انشاء هذه الأبيات ما زال طفلا صغيرا، إذ إن صفات النبل والمجد وعدم رجوعه عن الحرب (ينيل) صفات مستقبلية أولا وأنها لا تنفك عن الإنسان ثانيا.
الثالثة: إيرادها الشرط (إذا تهب شمأل بليل) والشرط مستقبل موحي بالاستمرار.
الرابعة: أن الصفات التي ذكرتها في وليدها لا يمكن قصرها على زمن معين لأن ذلك ينافي الفخر والمديح، فالتخلي عن هذه الصفات يشين بأخلاق الرجل وبنو هاشم معروفون بالأخلاق الحسنة صغارا وكبارا.
الرابع: الإشارة إلى الزمن: إذ ورد الفعل (تكون) كما أشرنا بلفظ المضارع، وهو لفظ يكتنفه زمنان قريبان: الحضور والاستقبال وهذان الزمنان يعضدان الثبات والتأكيد الذين أرادتهما الشاعرة لوليدها الماجد.

والملاحظ في جميع الأبيات الأخرى غير بيت أم عقيل ذلك الثبات والاستمرار، ففي البيت الثاني إن صبر (أم عمر) لا يتغير مع مصادفته أي أمر كريب، فصفة الصبر من الصفات التي تحاكي شخصية الموصوف بها على الدوام فلا تنفصل عنه.
وكذلك البيت الثالث نرى أن خصلة النبل وصفة المجد لا ينفكان كذلك.

وسواء قصد النحويون بتلك الزيادة امتناع حاجة هذا الفعل إلى الاسم والخبر أم لم يقصد فإن ذلك لا يخل بالدلالات التي ذكرناها، إذ إن للتعبير العربي خصوصياته البيانية التي لا يغض عنها البصر وإن طغت الصنعة النحوية في كتب التراث.

إهمال عمل (أن) المصدرية وتقنية المعنى:

ذكر النحويون أنّ خبر (أن) المخففة من الثقيلة إذا وقع جملة فعلية فعلها متصرف لا يفيد الدعاء فيجب الفصل بينه وبين الأداة (أن) بفاصل مثل (قد) أو (سوف) أو (السين) أو النفي بـــ (لن) أو غيرها، ومن تلك الفواصل (لو) [26]

ولمناقشة هذه المسألة أرى أن سعة العربية تجعل القاعدة النحوية لا تصمد دائما امام مجرياتها السماعية، إذ يرى النحويون أن خبر (أن) المخففة قد جاء مستوفيا لشروط الفصل ولم يفصل وذلك في قول الشاعر [27]

علِموا أنْ يؤمَّلون فجادوا قبلَ أنْ يُسألوا بأعظمَ سُؤْلِ

فالفعل (يؤملون) متصرف غير دال على الدعاء ومع ذلك فقد عملت (أن) المخففة في ضمير الشأن المحذوف، والخبر هو جملة (يؤملون) [28]

أما مذهب الفراء وابن الأنباري فقد أنكرا أن تكون (أن) في البيت مخففة من الثقيلة وقالا بأنها أداة مصدرية ناصبة للمضارع وأنها مهملة [29] فلم تنصبه في قول الآخر: [30]

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحَكما مني السلامَ وأنْ لا تُشعِرا أحدا

واحتج الأستاذ محي الدين عبد الحميد على مذهبهما السابق في هذا البيت بأن الأداة (أن) الأولى مخففة من الثقيلة، إذ إن من المستبعد أن يجمع الشاعر هذا بين لغتين في بيت واحد.

قيم السياق:

مما تقدم من خلاف النحويين في المسألة تبرز لنا جملتان:

الأولى: علموا أنهم سيأملون من قبل الناس معروفهم فلم يخيبوا رجاء الناس ولم يحوجوهم الى مسألة.
الثانية: علموا أن يأملون من قبل الناس.

فالجملة الأولى فيها تأكيد على المستقبل في أنهم يعلمون أمل الناس بهم، وإنما قلنا إن الجملة على هذا التركيب لأن السين هي ذلك الفاصل الذي يقدره النحويون، أما التأكيد فيتأتى من الأداة (أن).

أما الجملة الثانية فلا تأكيد فيها إذ تدل على مجرد علمهم بذلك مستقبلا، وإنما قلنا ذلك لأن الاستقبال ناتج من جعل (أن) مصدرية والمصدرية تمحض المضارع إلى الاستقبال.

ولترجيح واحد من المعنيين السابقين علينا الخوض في معطيات السياق وقرائنه إذ ان من ملاحظة السياق العام للبيت يبدو أن مبرزات تأكيد معنى اليقين لا يمكن أن تخفى وذلك من خلال القرائن التالية:

الأولى: قوله (علموا) الدال على الفعل غير المتناهي من جهة والإيغال في بدايات المعرفة من جهة أخرى.

الثانية: قوله (يؤملون) جاء بلفظ المضارع الدال على الاستمرار (الحاضر والمستقبل) مما يعطي نوع من الثبات على علمهم ويقينهم.

الثالثة: قوله (فجادوا) المشتق من الجود والإكرام ومما لا شك فيه أن الجود مبالغة وقوة في العطاء وهو ما يسند إلى معنى التأكيد.

الرابعة: ورود صيغة (أفعل) التفضيل (أفضل سؤل) الموحية بتضعيف مرات الفعل الواحد وذلك لا يخلوا من تقوية المعنى وتأكيده.

الخامسة: قرينة نحوية تجري على مقررات النحويين في وجوب الفصل بين الفعل والأداة (أن) بالسين وسوف وهاتان الأداتان يحملان معنى الوعد ويوحيان به وفي الوعد تأكيد بلا شك.(31)

السادسة: ما أورده المحقق محمد محي الدين عبد الحميد من أن قول الشاعر في عجز البيت إذ قال في (أن يسألوا) فجاء بأن المصدرية ومن المستبعد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد.

فكل ما تقدم من قرائن ترجح أن تكون الأداة (أن) الواردة في البيت هي المخففة من الثقيلة وليست المصدرية لأن المخففة مؤكدة والمصدرية غير مؤكدة.

على اسم لا النافية للجنس بالرفع لدلالة خاصة:

أشار النحويون إلى أن العرب الفصحاء يكررون (لا) النافية للجنس إذا جيء بعاطف ونكرة، وأجازوا في المعطوف ثلاثة أوجه إعرابية:

الأول: البناء على الفتح لأن الاسم يتركب مع الأداة (لا) الثانية، فتكون الثانية عاملة عمل (إن) كقولهم (لا حول ولا قوة إلا بالله)[31]

والثاني: النصب عطفا على محل اسم (لا) وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كقولنا (لا حول ولا قوةً إلا بالله).

والثالث: الرفع وفيه ثلاثة أوجه: الأول أن يكون معطوفا على محل (لا) واسمها لأنها في موضع الابتداء عند سيبويه، وبذلك تكون (لا) زائدة. والثاني: أن تكون (لا) الثانية عملت عمل ليس[31]. والثالث: أن يكون مرفوعا بالابتداء وليس ل (لا) عمل فيه كقولنا (لا حول ولا قوةٌ إلا بالله)، ومن ذلك قول الشاعر: [32]

هذا لعمرِكمُ الصَّغارُ بعينِهِ لا أمَّ لي إنْ كانَ ذلك ولا أبُ

فعطف (ولا أبٌ) على (لا أمَّ) بالرفع.

والذي يلفت الاهتمام في هذه المسالة هو الوقوف عند الصور الإعرابية الثلاث التي يكتنفها الوجه الثالث والمعاني المتصلة بها وبلورة أحد هذه المعاني على حساب المعنيين الأخريين:

معنى الوجه الأول:

أن النظر إلى محل (لا) النافية للجنس نظرة نحوية خالصة لا تجعل الباحث يميل إلى الركون إليها إذ إن الأداة (لا) النافية للجنس دخلت على الجملة ونسخت ما فيها من الابتداء وحولتها إلى معنى آخر، فكيف نعطف على شيء غير موجود في الجملة ؟

فهو إذن وجه إعرابي مستبعد لا أساس له من الصحة، أما إذا فرضنا صحته فالمعنى يكون على أننا نعطف مبتدأ على مبتدأ، والشاعر أصلا لا يريد الإخبار بأن ليس له (أم) و(أب) فلنتأمل ذلك مع ملاحظة أن الخبر واحد.

وقبل الولوج في الفروق المعنوية بين تلك الأوجه الإعرابية لا بد لنا من النظر في سياق النص الشعري الذي ورد فيه البيت ومناسبة ذلك.

والبيت لضمرة بن ضمرة بن جابر وهو شاعر جاهلي قاله في مجموعة من الأبيات، لمناسبة خاصة وهي أنه كان يبر أمه كثيرا ويرابط على خدمتها، ومع كل ذلك البر كانت أمه تؤثر عليه أخاً له آخر اسمه جندب، يقول في قصيدته:

هل في القضيةِ أنْ إذا استغنيتمُ ... وأمنتمُ فأنا البعيـــدُ الأجـــــنبُ
وإذا الشدائدُ بالشدائدِ مرَّةً ... أشجتكمُ فأنا المُحـــــَـبُّ الأقربُ
وإذا تكونُ كريهةٌ أُدعَى لها ... وإذا يُحاسُ الحيسُ يُدعَى جُندبُ
ولجندبٍ سهلُ البلادِ وعذبُها ... وليَ الملامحُ وخبثُهنَّ المُجـــدِبُ
عَجَبٌ لتلكَ قضيةً وإقامتي ... فيكم على تلكَ القضيةِ أعجـــبُ
هذا لعمركمُ الصَّغارُ بعينهِ ... لا أمَّ لي إنْ كـــانَ ذاكَ ولا أبُ

فالملاحظ على سياق النص أنه في غرض العتاب ذلك العتاب الذي يعتلج في نفس الشاعر بسبب والدته.

نقف هنا عند معنى الوجه الإعرابي الثاني والثالث ثم الولوج في قرائن النص:

معنى الوجه الإعرابي الثاني :

يرى النحويون أن (لا) عملت عمل (ليس) فالمعنى يكون كالآتي:

لا توجد لي أي أم.

لا في الحقيقة ولا في غيرها، والمعنى: لا توجد أم تحنو علي ولدتني أم لم تلدني إن كان ذلك حقا، والحق ذاك هو أنه يجهد في الملامات ولا عطف عليه من أمه بل ذهب ذلك العطف إلى أخيه جندب فيكون معنى (لا أم لي) أن فيه دعاءً على نفسه بالعدم، فهو يتمنى الموت أو أنه لم يولد أصلا.

أما رفع (أب) بعد الأداة (لا) ففيه يكون المعنى نفي للأبوة فقط على سبيل الحقيقة أي إن النفي بدرجة أقل وطأة من النفي الأول فهو نفي غير مؤكد، وفي هذه المخالفة الإعرابية مخالفة في المعنى، وسنقارن بين هذا المعنى والوجه الإعرابي الثالث .

معنى الوجه الإعرابي الثالث :

أن يكون ما بعد (لا) الثانية مرفوعا بالابتداء ولا عمل للأداة (لا) فيه. وذلك يعني أن الجملة مستأنفة مستقلة عما قبلها والواو تكون للإستئناف، وكأن الشاعر قد أعطى للأم خصوصية وللأب خصوصية أخرى أقل أهمية بواسطة تلك المخالفة الإعرابية، فالاهتمام بالأم هو الأكثر إذ نفي ذلك بأقوى أداة في العربية.

إلا أن هذا الوجه الإعرابي وإن تقارب في المعنى مع الوجه الإعرابي الثاني إلا أنه من الناحية النحوية ضعيف نوعا ما بسبب قطع الجملتين عن بعضهما، والواقع أن المتأمل في البيت يجد ذلك الإتصال والوشيجة شديدي الوضوح في الجمع بين الجملتين، ولذلك أرى أن المرجح من تلك الأوجه هو الثاني وفقا للقرائن التالية:

الأولى: أن مناسبة القصيدة هو ذلك الجفاء الذي لاقاه الشاعر من أمه فجل القصيدة هو عتاب للأم إذ أصبحت محط اهتمام الشاعر وبؤرة لواعجه لذا جاء النفي بها بـــ (لا) النافية للجنس، فقوة النفي مطابقة لقوة مشاعره السلبية تجاه الأم.

الثانية: النفي بـــ (لا) العاملة عمل (ليس) لـــ (الأب) هو نفي بمرتبة أقل إذ إن أبا الشاعر لم يكن بموقف مشابه لموقف الأم فجاء النفي بأداة أخف نفيا من (لا) في مخالفة إعرابية بديعة.

الثالثة: الرصف التركيبي بين القسم (لعمركم) وبين (لا) النافية للجنس جاء مقترنا بعضه ببعض في نسق رائع، فبعد ذكر القسم على أن ما مر به هو من الصغار أي الذل والهوان جاء النفي بـــ (لا) الجنس بعده مباشرة، فالقسم له قوة التأكيد ونفي الجنس بالدعاء على نفسه بأقوى أداة نافية.

الرابعة: قوة التأكيد جاءت مطابقة كذلك بين الجملة الاسمية في صدر البيت وبين (لا) النافية للجنس، إذ إن الجملة الإسمية أثبت وأكثر تأكيدا من الفعلية.

الخامسة: التأكيد بقوله (بعينه) بأداتين: الأولى: الباء الزائدة والثانية لفظ (عينه) وهو من ألفاظ التأكيد كل ذلك مطابق لقوة رد الشاعر، وذلك بالنفي بـــ (لا) الجنس.

السادسة: أن النظر الإحصائي لسياق الأبيات التي ورد فيها قول الشاعر موضع البحث تثبت لنا ورود إحدى عشرة جملة إسمية مما يضفي ذلك الثبوت والتأكيد السياقي مع قول الشاعر (لا أم لي) الذي هو كلام مؤكد بـــ (لا) الجنس.

كل تلك القرائن التي أوردناها تغلب الوجه الثاني الذي احتمله النحويون لمطابقته المعنى، وليست المسألة أن نحصي وجوها للإعراب فحسب.

إلغاء أفعال الرجحان بين القاعدة والدلالة:

يجوز إلغاء الأفعال المتصرفة الدالة على الرجحان مثل (ظن) و(خال) وغيرها، وذلك إذا وقعت في غير الابتداء، أي إنها تلغى إذا وقعت وسطا نحو (زيد ظننت قائم) أو تقع مؤخرة عن الجملة كقولنا: زيد قائم ظننت، واختلفوا إذا وقعت وسطاً فقيل الإعمال والإلغاء سيان وقيل الإعمال أحسن من الإلغاء وإن تأخرت فالإلغاء أحسن أما إذا تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين، إذ لا يقال: ظننت زيد قائم بل الإعمال واجب أي يجب أن تقول: ظننت زيدا قائما[33]

ومن الأبيات التي وردت بالإعمال والإلغاء قول الشاعر:[34]

شَجاكَ أظنُّ ربْعُ الظاعنينا ولم تعبأ بقولِ العاذلينا

هذا هو إقرار النحويين في هذه المسألة ونرى فيه تلك الصنعة المتزايدة من غير نظر إلى المعاني التي تترتب على إلغاء الفعل إن توسط أو تأخر.

القيم السياقية:

ليس من سنن الكلام في العربية أن يتطابق تعبيران في المعنى بل لا بد من اختلاف وإن كان طفيفاً إذ إن ذلك الاختلاف يحمل ايحائية وقصدية لا يحملها التعبير الآخر وهذا ما لا نجده في كلام النحويين في هذه المسألة فنراهم يقولون: " إذا وقعت وسطاً فقيل الإعمال والإلغاء سيّان" وقيل الإعمال أحسن من الإلغاء وإن تأخرت فالإلغاء أحسن....." فالمسألة عندهم مسألة استحسان نابعة من مزاج نحوي وليس الأمر كذلك إذا ما جعلنا التعبير الفصيح في محط القصدية التي ينشدها المتكلم.

فالبحث السياقي الدلالي ينظر إلى قصدية المتكلم والقرائن المساعدة على ترجيح تلك القصدية، ففي المسألة موضع البحث أن معنى الإلغاء غير معنى الإعمال إذ ليس للمتكلم أن يعمل أو يلغي من غير نظر إلى المعنى، فمعنى الإعمال أن الكلام قد بُني على الظن سواء تقدم الفعل أم تأخر، أما معنى الإلغاء فإن الكلام قد بني على اليقين ثم أدرك المتكلم الشك فيما بعد، فقولنا: (محمداً قائماً ظننت) مبني على الشك ابتداء، أما قولنا: (محمد قائم ظننت) فهو مبني على اليقين، فإن بني الكلام على الشك فالنصب حكم الكلام تقدم الفعل أم تأخر، أما إذا بني الكلام على اليقين فالرفع ليس غير[35]، قال سيبويه: " فإن ألغيت قلت عبد الله أظن ذاهب... وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى... وإنما كان التأخير أقوى لأنه أنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه بالشك...."[36] وعودا على قول الشاعر:

شَجاكَ أظنُّ ربعُ الظاعنينا ولم تعبأ بقـــــولِ العـــــــــاذلينا

فهو قد بنى كلامه على اليقين فصار من الواجب عليه أن لا يؤخر فعل (الظن) أو (الشك) فقال (شجاك) ولم يقل (أظن شجاك) أو (أظن ربع الظاعنين شجاك).

والدليل السياقي الذي يقطع بأن الشاعر قد بنى كلامه على اليقين هو قوله في عجز البيت:

ولم تعبأ بعذل العاذلينا

أي إن الشاعر قد تيقن بان المخاطب قد بلغ مبلغا في الحزن بعد أن نظر إلى ديار حبيبته وهي خالية من أهلها فاصبح مأخوذ العقل والقلب ومن فرط ذلك الحزن والوله نراه لم يعبأ (بعذل العاذلينا) فإن كان الكلام ليس يقينا لم تعد هنا لازمة لقوله (ولم تعبأ بعذل العاذلينا).

بتلك القرينة السياقية يندفع قول النحويين بالاحتمال الثاني وهو أن جملة (شجاك) مفعول به ثانٍ لـــ (أن) مقدم لأن هذا الاحتمال يجعل الكلام مبنياً على الشك ما يجعل البيت ينقض صدره عجزه ؛ لانتقاض معناه لأن المخاطب إن لم يكن محزونا مفرطا في الحزن فلماذا يلام في حبيبته ؟!!

ولذا فإن إلغاء فعل الظن بتوسطه الكلام جاء مطابقا للمعنى تمام التطابق بعيدا عن صناعة النحو والنحويين في تعدد الآراء والاحتمالات والوجوه الإعرابية.

ألتنازع ومحور التناسق المعنوي:

مصطلح التنازع لدى النحويين أن يتوجه عاملان إلى معمول واحد[37] وهذان العاملان قد يكونان فعلين وحينئذ يشترط فيهما التصرف[38] كقوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾[39] وقد يكونان اسمي فاعل[40] كقول الشاعر:[41]

عُهدتَ مُغيثا مُغنيا من أجَرْتهُ فإنَّ ابتلاء لدى الغيثِ مكبورُ

أو اسمي مفعولين[42] كقول الشاعر[43]:

قَضى كلُّ دَينٍ فوَفَّى غريمَهُ وعزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريـــــمُها

فاختلفت كلمات النحويين في الأولى من العاملين في العمل، فيرى البصريون أن الثاني أولى به لقربه من المعمول، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الأولى به هو الأول لتقدمه[44] إلا أننا لا نجد خلافا بينهم في أنه يجوز أن يعمل كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر[45].

هذا هو تقرير النحويين الذي يبدو فيه إعطاء الحرية التامة في الإعمال بالاسم الظاهر وذلك أمر مناف لنواميس اللغة ومقاصد المتكلمين ولذلك سنلجأ إلى القيم السياقية من أجل الوقوف على المعاني المتحصلة ومدى مطابقتها للتراكيب النحوية المتحصلة من هذا الخلاف.

قيم سياقية:

ولإيضاح النكتة الدلالية سنورد ما قال به الباحثون في شأن "الدلالة ثم نعود إلى الأبيات الشعرية لنرى مدى صحة التحليل الدلالي والمعاني الثانوية من خلال المعاني:

ومن الملاحظ أن اهتمام المتكلم بالحدثين سواء من حيث الإسناد الا أننا نراه مختلفا من حيث التقديم والتأخير إذ يقدم على الآخر لملحظ معين قد يكون ذلك لتقدمه في الزمن أو السبب أو الرتبة أو غير ذلك [46] مع ملاحظة أن الرتبة تقع تحت ملاكها عناصر الاهتمام والإلحاظ والاستدراك والعناية وغيرها.

ولنعد إلى الأبيات التي قدمناها لنرى ما يكتنفها من تلك النكات:

ولتكن البداية بقول الشاعر [47]:

لقد عَلِمتْ أولى المغيرةِ أنني لحقتُ فلم أنكلْ عند الضربِ مِسمعا

إذ إن الاستشهاد بالبيت هو نصب (مسمع) وهو اسم رجل، وعامل النصب هو المصدر (الضرب) لا الفعل (لحقت) لقربه كما يرى النحويون [48] واقتصر عليه سيبويه [49] ونقل ابن خلف أن بعض البصريين المتأخرين لم يجوزوا النصب بالمصدر إذا كان فيه الألف واللام، ولذلك قالوا بنصب (مسمعا) بـــــ(لحقت) لا بالضرب، والحجة في ذلك أن (أل) تبعد المصدر عن الشبه بالفعل [50].

ويرى أبو الحجاج أن إعمال الثاني هو الأحسن إذ إن المعنى: (لحقت مسمعا فلم أنكل عن ضربه) فحذف المفعول من الأول لدلالة الثاني عليه [51].

وأما من أنشد البيت بـــــ(كررت) بدلا من (لحقت) فالعمل للمصدر (الضرب) لا غير لأن (كررت) يتعدى بالحرف فالنحويون يرجحون بواسطة قواعدهم أن ما يكون العامل الثاني وهو (المصدر الضرب) فالمعنى عليه يكون (لحقت مسمعا فلم أنكل عن ضربه).

ولنعد إلى عناصر الزمن أو السبب أو الرتبة التي يقع في ملاكها الاهتمام أو الاستدراك والعناية.

إذ إن مما لا شك فيه أن اللحوق أو الكر هو السبب الذي ينتج عنه الضرب فيؤدي ذلك إلى حسم الأمور في القتال وذلك يعني أن الغاية التي هي الحد الفاصل في القتال لا تتم إلا بعد حصول الضرب، ولذلك كان من الأولى أن يكون (الضرب) عامل النصب لـــــ(مسمعا) لأنه الغاية الأساسية لحصول الكر أو اللحوق.

فالإعمال هنا لم يكن مقيدا فقط بالقواعد التي جاء بها النحويون وإنما هو مرتبط ارتباطا وثيقا بالدلالة، وهناك قرائن سياقية كثيرة دالة على هذا المعنى:

فالبيت جاء في قصيدة لمالك بن زرعة الباهلي وجاء بعد البيت:

ولو أنَّ رُمحي لم يَخنِّي انكسارُه لغـــادرتُ طَيرًا تعتقيه وأضـــــبَعا
وفرَّ ابنُ كدراءَ السدوسيُّ بعدما تنـــــــاولَ منِّي في المكرَّةِ مَنزَعا
وما كنتُ إلَّا السيفَ لاقى ضربةً فقطـــــــــعها ثم انـــثنى فتقطَّعا
وإنِّي لأُعدي الخيلَ تعثرُ بالقَنا حفاظًا على المولى الحريرِ ليمنعا
ونحن حسبِنا الخيلَ من سروِ حميرٍ إلى أنْ وطئنا أرضَ خثعمَ نُزَّعا
أجئتم لكيما تستبيحوا حريمَنا فصـــــادقتمُ ضربًا وطعنًا مُجدّعا
فأبْتم خزايا صاغرين أذلـــــَّةً شريجـــــــةَ أرماحٍ لا كتافكمْ مَعا

فإننا بملاحظة السياق السابق نجد أن القرائن المؤيدة لكون أن الضرب هو الغاية تمكن فيما يلي:

1- ان مسمع وهو رجل من بني قيس بن ثعلبه كان خرج هو وابن كدراء يطالبان بدماء من قتلة باهلة من بني بكر بن وائل فبلغ ذلك باهلة واشتد القتال بينهم فانهزمت قيس، وضرب مسمع ونجا جريحا في تلك المعركة [52] وذلك يعني أن الشاعر قد وجه اهتمامه نحو نتيجة القتال وهي ضرب مسمع الذي لم يقتل وهذا يبرز من خلال مناسبة النص.
2- من سياق الأبيات نجد أن القتل والضرب والسيف والتقطيع والتعثر بالقنا والطعن المجدع وشريجة الأرماح كل تلك الرموز تكتنف النص الشعري من بدايته إلى نهايته ما يدل على عناية الشاعر بالضرب والقتال الذي هو فيصل المعركة إذ يقول:
1- وما كانت إلا السيف لاقى ضربة
2- فقطعها فأثنى تقطيعها
3- فصادفهم ضربا وطعنا مجدعا
4- شريجة أرماح لأكتافكم معا – أي قطعة متواصلة من الرماح تتصل بأكتافكم
3- إن غرض النص هو الفخر بالشجاعة والإقدام وهو مطابق للمعنى الذي ذكره النحويون إذا جعلنا المصدر (الضرب) والمعنى هو: لحقت مسمعا فلم أنكل عن ضربه وهو معنى بين بارز.

تعريف المفعول لأجله بالألف واللام إيحاء لمعنى:

للمفعول لأجله ثلاثة أحوال: الأول: التجرد عن الألف واللام، والثاني: التحلي بها، والثالث: أن يضاف.

وفي جميع هذه الأحوال يجوز أن يجر بحرف الجر (للتعليل) إلا أن الأكثر في المجرد عن الألف واللام والإضافة النصب، ومن ذلك قولهم ضربت ابني تأديباً،

ويجوز الجر فنقول: ضربت ابني للتأديب[53] أما ما صحب الألف واللام فالأكثر جره، ويجوز النصب، فنقول: ضربت ابني للتأديب، أكثر من قولنا: ضربت ابني التأديبَ[54] ومن ذلك قول الشاعر:[55]

لا أقعدُ الجبنَ عن الهيـــــجاءِ إذا تـــــوالتْ زمرُ الأعـــــــــــداءِ

جاء المفعول لأجله (الجبن) معرفا بـــ(أل) على الرغم من أن الأكثر جره بحرف التعليل (اللام) أما المضاف فيجوز فيه الأمران ألنصب والجر على السواء فنقول: ضربت ابني لتأديبه وتأديبه[56]

قيم السياق:

يبدو أن تجريد المفعول لأجله عند النحويين لا يخضع لقانون الدلالة وقصدية المتكلم بل هو خاضع لقانون (الكثير والأكثر) و(القليل والأقل) و(الممتنع والممنوع) والحق أن هذه المسألة مرتبطة بالدلالة والقصدية

والإيحاء المعنوي الدقيق، أما الكثرة والقلة وغيرها فهي قوانين استقرائية مستنبطة من الكم الاستعمالي للنصوص.

ومن النتائج المستنبطة من استقراء النحويين السابق أننا نقف أمام أربعة تعبيرات لا يمكن أن تتطابق في الدلالة وربما تتفق والمعنى العام وهو التعليل:

الأولى: ضربت ابني تأديباً

الثانية: ضربت ابني للتأديب

الثالثة: ضربت ابني لتأديب

الرابعة: ضربت ابني التأديب

وبالوقوف على الفروقات الدلالية بين هذه الجمل يمكن لنا الولوج إلى قول الشاعر: لا أقعد الجبن عن الهيجاء

أما الجملة الأولى فدلالة المفعول لأجله فيها دلالة إرادية أي إن الابن يحمل أصلا صفة الأدب والتأدب ألا أن الأب أراد أن يجعله على هذا الطريق دائما وابدا سلوكا حياتيا مستمرا أي إن هناك دعوة الأب للابن على البقاء في هذا السلوك المؤدب.

أما الجملة الثانية فتحمل معنى مركبا: الأول خاص بلام التعليل، والثاني خاص بكلمة التأديب (المعرّفة بـــال).

أما اللام فتدل على خصوصية ذلك التأديب أي التنصيص عليه، ودخول (أل) التي تفيد الجنس فهي لاستغراق جميع أنواع التأديب، والحاصل من المعنيين أن هناك تأكيدا على ذلك التأديب مع الخصوصية.

أما الجملة الثالثة: فهي تحمل إيحاءً بوجود سبب خاص لذلك التأديب.

والجملة الرابعة وهي قولنا (ضربت ابني التأديب) فالقصد هنا تأديب من كل نوع أي كل جنس من أجناس التأديب وهذا قمة التعبير في تأدية المعنى الدقيق.

ولنعد إلى قول الشاعر الذي يقع في حيز الجملة الرابعة وهو موضع البحث: فالشاعر ينفي قعوده عن الحرب بسبب جبنه حتى وإن تكررت حملات الأعداء عليه، إذ هو ينفي عن نفسه أي نوع من الجبن، فهو ليس جبان القلب ولا النفس، وهذا المعنى تدل عليه قرائن عديدة في البيت منها:

الأولى: (لا أقعد) إذ نفى بـــ (لا) الدالة على الحال والاستقبال وكأنه يؤكد عدم جبنه في كل وقت، ولا يخفى ما في ذلك من تطابق بين الزمن كلاً متكاملا وبين جميع اجناس الجبن.

الثانية: قوله (الأعداء) إذ لم يحدد عدوا بعينه، وذلك يدل على شجاعته، فجنس الجبن العام يقابله جنس الأعداء.

والثالثة: قوله (زمر) جمع (زمرة) إذ جاء به على صيغة الجمع وهو ما يناسب جمع الأعداء وجنس الجبن.

الرابعة: غرض البيت الفخر بالشجاعة وهذا الغرض لا تطابقه صيغة الإفراد بل صيغة الجمع وما دل عليه.

فسياق البيت من أوله إلى آخره محفوف بالقرائن التي تؤيد الإيحائية في لفظة (الجبن) لدلالة العموم، فهناك قصدية واضحة للشاعر لا يمكن التغاضي عنها، وهذه المعاني لا يمكن أن تتساق وراء ما يورده النحويون من تعابير الكثرة والقلة، فلكل تعبير معنى.

الخامسة: قوله (أقعد) ولم يقل (أجلس) أو (أتكاسل) أو (أنكل) أو غيرها من المعاني الدالة على التخاذل والتراجع؛ وذلك لما في القعود من معنى الاستقرار الطويل الأمد، وهذا يتطابق مع ما ورد في غرض البيت (الفخر والشجاعة) وكذلك صيغ الجموع من بينها جنس (الجبن).

إعمال (إن) النافية عمل (ليس) ودقة المعنى:

يرى أكثر النحويين البصريين والفراء أن (إن) النافية لا تعمل شيئاً في الجملة الإسمية، أما باقي الكوفيين يرون أنها تعمل عمل (ليس)[57] وذهب الى ذلك من البصريين المبرد[58] وأبو بكر بن السراج [59] وابن عقيل[60] والفارسي[61] وابن جني[62] وهذا كان اختيار ابن مالك[63] وهو ما ورد السماع به إذ قال الشاعر[64]:

إنْ هو مُستوليًا على أحَدٍ إلاّ على أضعفِ المجانين

ولم يشترط النحويون في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تقل في النكرة والمعرفة فنقول: إن رجل قائماً، وإن زيد القائم، وإن زيد قائماً[65].

ففي بيت الشاعر (إن) في جملة المبتدأ والخبر، جاء المبتدأ (اسمها) معرفة (هو) وخبرها نكرة (مستوليا).

قيم سياقية:

لا بد لنا بعد أن عرضنا ما قرره النحويون من إثبات أننا امام ثلاثة محاور:

الأول: الفرق بين الإعمال والإهمال.

الثاني : خصوصية النفي بـــ (إن) ولا سيما عند الإعمال من بين أدوات النفي الأخرى

إن ظاهر كلام النحويين يوحي بأن الإعمال والإهمال في هذه الأداة لا يغير من خصوصية النفي شيئاً إلا أن الاستقراء، أسبر غور دلالة هذه الأداة بوضوح إلى أن النفي بها أكثر تأكيدا وسنقارن بين البيتين التاليين إبرازا للفكرة السابقة:

قال الشاعر:

إنْ هو مستوليًا على أحَدٍ إلَّا على أضعفِ المساكين

وقال آخر:

أبنـــــــاؤنا مُتكنِّفون آبـــــــــاهمُ حنِقوا الصدورِ وما همُ أولادَها

فهذان البيتان متطابقان في إيراد الإعمال لـــ (إن) و(ما) أولا، وعمل الأداتين جاء في المبتدأ المعرفة وكلاهما ضميران ثانياً.

لذلك ارتأيت أن أوازن بينهما دلاليا للوقوف على نتائج مرجحة:

ففي البيت الأول جاء النفي بـــ (إن) وهو كما يظهر في مقام غرض الوصف لذلك الرجل بأنه لا يمتلك أي سلطان إلا على مجنون ضعيف، فهو مجرد من قوة وإحاطة بما يدور حوله، وهذه القرينة الأولى والقرينة الثانية أن هذا الشخص ليس من عامة الناس بل هو من المعتدين بأنفسهم جيدا إلا أن الشاعر قد ظهر له أن لا سلطان لديه في الواقع فجاء بأداة نفي مؤكدة وهي (إن) و(إلا) وهي أداة قصر وتوكيد ثانية.

والقرينة الثالثة : قوله (مستوليا) ولم يقل (مسيطرا) أو (محيطا) أو (محكما) بل جاء بلفظ الاستيلاء متعديا بـــ (على) وهو معنى دقيق إذ إن استولى على الشيء أخذه قهرا، واستولى عليه تمكن منه، واستولى عليه: ظهر عليه، واستولى على الأمر: بلغ الغاية فيه [66] ففي قول الشاعر هناك إجبار لا اختيار، وفيه إشعار بالشدة والقوة غير أنه قد انتقض بـــــ(لا) تأكيداً على أنه لا يملك شيئا لأن المجنون لا يغني على مالكه شيئاً فهذا المعنى إذن يحتاج الى أداة شديدة النفي وكأنه في مقام التحذير الشديد من سلوك هذا الشخص

أما إذا تأملنا في البيت الثاني فإننا نجد المقام مختلفا جد اختلاف، فالشاعر أراد إبراز نفسه على أنه ذلك الشجاع الذي يقود الرجال لضرب إعدائه، أما أصحابه وإن كانوا ليس ابناءً للحرب أي ليسوا أهلا لها إلا انهم بوجود الشاعر معهم يصبحون شجعاناً ولهذا نرى الشاعر ذا لهجة هادئة جاءت بسمت تركيبي تعبيري واحد ألا وهو الجمل الإسمية فقط من غير مؤكدات أخرى على ما هو موجود في البيت الأول مثل الأداة (إلا) المفيدة للقصر، فلا قصر ولا مشددات في المعنى.

إذن الأداة (إن) تحمل ذلك الطابع الأقوى في النفي إذا ما قورنت بأداة النفي (ما) كما رأينا في البيت.

يعنى ذلك أن النفي بـــ (إن) أقوى وأكثر شدة من النفي بـــ(ما) بحسب مرجحات السياق وقرائنه بعيدا عن مقررات النحويين إعمالا أو إهمالا: فلكل أداة دلالتها وإيحاؤها الذي لا يتساوى مع أداة أخرى.

تقديم الحال على صاحبها المجرور محور دلالة لا محور خلاف نحوي:

يرى جمهور البصريين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، إذ لا يمكن أن يقال في مررت بهند جالسةً، مررت جالسةً بهند [67] وجوز ذلك الفارسي[68] وابن كيسان وابن برهان [69] وتابعهم ابن مالك [70] وحجة أصحاب المذهب الثاني أن السماع قد ورد بذلك[71] ومنه قول الشاعر [72]

لئِنْ كانَ بُردُ الماءِ حرانَ صاديا إليَّ حبيبًـــــــا أنَّها لحـــــــبيبُ

فقوله (حران) و(صاديا) حالان من الياء المجرورة محلا بـــ(إلى) وقد تقدم كل منهما على الياء.

أما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز نحو قولهم: (جاء ضاحكاً زيد) و(ضربك مجردةً هند) [73] فـــ(ضاحكاً) و(مجردة) حالان من (زيد) و(هند) على التوالي.

وذهب ابن جني إلى أنه قد يجوز في البيت وجه آخر لطيف في المعنى وهو أن يكون (حران صاديا) حالان من الماء أي: برد الماء في حال حرته وصداه حبيباً إلي، ففي ذلك وصف للماء عن طريق المبالغة في الوصف [74] وفي ذلك المعنى يقول المتنبي [75]

لقيتُ الحرَورَى والشناخيبَ دونَهُ وجبتُ هجيرًا يتركُ الماءَ صاديا

إذ إن برد الماء هو المحبب إلى نفس الإنسان في حال حرارته. ولكن الوجه الأول أحسن وأبلغ، فإن الماء البارد احسن إلى الإنسان عند عطشه وحرارته من كل شيء [76]

قيم السياق:

مما تقدم يتضح لنا أن مسألة تقديم الحال خاضعة تمام الخضوع إلى القاعدة النحوية المتصلة بصاحب الحال إن كان مجروراً أو مرفوعا أو منصوباً فيمتنع في الأول ويصلح في الثاني والثالث على أن الفارسي استسهل مجيئ الحال المقدمة من صاحبها المجرور.

إلا أن المتأمل في التعبير الفصيح يجد أن الاهتمام والعناية المتصلتين بقصد المتكلم هما ما يحدد تقديم الحال من تأخيرها سواء كان صاحب الحال مجروراً أم منصوباً ولاسيما أن رأي الفارسي قد عادل المسألة بتجويز تقديم الحال من صاحبها المجرور.

والآن لنعد إلى قول الشاعر لنقف عند تقديمه الحالين (حران صاديا) سواء كانا مترادفين أم متداخلين.

إن تقديم الحال لا يكون إلا من خلال الاهتمام والعناية اللتين تعتلجان في نفس الشاعر بسبب بعد محبوبته عنه وكأنه حينما قدم الحالين أراد إبراز ذلك الهيمان والتعطش الذريعين إزاء تلك المرأة التي أحبها، والبيت من قصيدة لعروة بن حزام إذ يقول فيه:

وإنِّي لتعروني لذكـــــراكِ روعةٌ لها بينَ جلدي والعظـــامِ دبيـــبُ
وأصرفُ عن رأي الذي كنتُ أرتئي وأنسى الذي أعددتُ حينَ تغيـــبُ
وقد علِمتْ نفسي مكانَ شفائـــــها قريبًا وهل ما لا يُنالُ قـــــريبُ
لَئِنْ كانَ بُرْدُ الماءِ حرانَ صاديـــاً إليَّ حبيبـــــاً أنَّها لحبـــــيبُ
عشيةَ لا عفـــراءَ دانَ مزارُهـــا فترمى ولا عفراءُ منكَ قـــريبُ
فوا كبـِداً أمسى رُفاتًا كـــأنَّمـــا يلذَّعُها بالكـــفِّ كفُ طبيـــبُ

وفي السياق قرائن متعددة تكتنفه داله على ما أصاب الشاعر بتلك الرزية العظمى التي من أجلها حار قلبه (حران صاديا) وإصابة الشاعر بتلك الرزية جعلته يقدم هذين الحالين – ومن تلك القرائن:

1) قوله (لتعروني لذكراك روعة – لها بين جلدي...)
2) وأنسى الذي أعددت حين تغيب
3) قوله: وقد علمت نفسي مكان انتفائها....
4) قوله: فقلت لصراف اليمامة داوني....
5) قوله: عشية لا خلفي مضر ولا الهوى قريب ولا وجدي كوجد قريب
6) قوله: فوا كبدا أمسى رفاتا كأنها....

كل ما ذكره الشاعر في سياق قصيدته مدعاة لان يقدم الحال لأنها مما يعنيه ليلفت نظر السامع إلى ما كان يقاسيه ويكابده، فقدمه في كلامه.

أمّا الاستسلام إلى قيود الصناعة النحوية فسوف يجعلنا أُسَراء لديها وتجرد النصوص من المعاني الإيحائية والمقاصد الدقيقة.

الأداة (أو) تخرج النص مخرج الشك ولا تأتي للإضراب:

ذكر النحويون أن للأداة (أو) معاني متعددة بحسب ما ترد فيه من نصوص، فعندهم تأتي للتخيير كقولهم (خذ من مالي درهما أو دينار)، والإباحة كقولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين، والإباحة لا تمنع الجمع أما التخيير فيمنعه، ومن معانيها الأخرى التقسيم كقولهم: الكلمة اسم أو حرف أو فعل، ومن معانيها كذلك الإبهام على السامع كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أو إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أو فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ومنها الشك كقولهم: جاء زيد أو عمرو، إذا شك في الجائي منهما[77]، ومن المعاني الأخرى التي سنتقف عندها في هذا البحث معنى الإضراب، ومنه قول الشاعر[78]:

ماذا تـــــرَى في عيالٍ قد بُرمتُ بهم لم أحـــصِ عُـــــدتَهم إلّا بعـــــدّادِ
كـــانوا ثمـــــانين أو زادوا ثمـــانيةً لـــــولا رجـــــــاؤكَ قد قتلتُ أولادي

والتقدير عند النحويين: بل زادوا ثمانية.

قيم سياقية:

هذان البيتان هما المقطع الأخير من قصيدة جرير بن عطية اليربوعي التميمي يمدح فيها معاوية بن هشام بن عبد الملك، وهما بيتان يذكر فيها للملك كثرة أولاده.

إن هذه الكثرة حتمت على الشاعر المجيد هذا الإتيان بالأداة (أو) في قوله (أو زادوا ثمانية) وهذه الأداة أفادت هنا معنى الشك لا الإضراب، وذلك لإن الشاعر أراد أن يخرج كلامه مخرج الشك أي الشك بعدة أولاده

وكأنه لا يعرف عددهم بسبب هذه الكثرة تهويلا منه وتعظيما لعددهم أما إذا جعلنا الأداة (أو) بمعنى الإضراب أي بمعنى (بل)، فالإضراب يعني أن العدد قد سيق على محمل الدقة والإحصاء، وهذا لا يناسب ما أراده الشاعر، فالعدد المساق ما هو إلا كناية عن كثرة أولاده، وبهذا أراد الشاعر من خلاله بث ظلامته لدى الخليفة.

إذ إن ما ساقه الشاعر هو رمز لذلك العدد أريد منه التعظيم أو التهويل لإبداء الظلامة ورمزية العدد مألوفة في الشعر قديمه وحديثه، إذ إن المتتبع من الناحية التاريخية بما يتصل بالحالة الاجتماعية للشاعر جرير لم أجد مصدرا واحدا يثبت بأن أولاده قد تجاوزوا الثمانين أو زادوا عن ذلك.

فالمسألة متعلقة بالرمز ليس غير ولذا أرى أن (أو) على بابها من معنى الشك ولا علاقة لها بالإضراب.

رفع جواب الشرط مقيدا بالمعنى والقاعدة تقريبية:

يرى النحويون أن الشرط إذا كان ماضيا وجوابه مضارعا جاز جزم الجواب وجاز رفعه وكلاهما حسن، إذ نقول: إن قام زيد يقم عمرو، ويقوم عمرو، أما اذا كان الشرط مضارعا وجوابه مضارعا كذلك، فالجزم في الجواب واجب في الجزأين أما إذا رفع الجزاء فذلك ضعيف في اللغة، ومنه قول الشاعر[79]:

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ إنّكَ إنْ يُصرعْ أخاكَ تُصرعُ

فنلاحظ أن الشاعر رفع جواب الشرط (تصرعُ) مع أن الشرط مضارع كذلك.

ومن هنا يتحتم علينا اللجوء إلى قيم السياق لننظر في استحسان النحويين للوجهين الأوليين وكذلك تضعيفهم رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعا:

قيم السياق:

البيت لقصيدة نسبت لجرير بن عبد الله البجلي وقال الصاغاني لعمر بن خثلوم البجلي، إذ يقول:

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ إنِّي أخوكَ فانظرَنْ ما تصنعُ
إنّك إنْ يُصرعْ أخوك تُصرعُ إنِّي أنا الداعي نزاراً فاسمعوا

فالقصيدة قيلت في مناظرة (محاكمة) بين جرير البجلي وخالد بن أرطأة الكلبي إذ تحاكموا إلى الأقرع بن حابس وكان عالم العرب في زمانه. فقال الأقرع: ما عنك يا خالد ؟ فقال: ننزل البراح ونطعن بالرماح ونحن شبان الصباح. فقال الأقرع: ما عندك يا جرير ما عندك ؟ فقال: نحن أهل الدهن الأصفر، والأحمر المتقصر، نخيف ولا نخاف ونطعم ولا نستطعم ونحن في الفلاح نطعم ما هبت الريح نطعم الشهر ونقوم الدهر ونحن ملوك القسر، فقال الأقرع: واللات والعزى لو نافرت قيصر ملك الروم وكسرى عظيم الفرس والنعمان ملك العرب لنفرت عليهم فقال جرير البجلي هذه الأرجوزة في تلك المناظرة.

فالملاحظ أن قائل الأبيات هو الخاسر في هذه المحكمة إذ نراه يستميح الأقرع بن حابس بعد أن نافر خالدا عليه وكأنه يريد القول: إن تلك نهايتي ومصرعي.

والآن لنطرح السؤال الآتي: هل إن هذا المعنى يتطابق مع رفع جواب الشرط أم لا؟

إن الشرط إذا كان مرفوعا فإن ذلك يعني أنه قد تحرر من ربقة عامل الجزم، ومن المعروف أن الشرط معلق وزمنه هو الاستقبال المحض وإذا تحرر الجواب وصار مرفوعا فإن معنى الفعل يكون حاصلا لا محالة لأنه قد أحرز الزمانين: الحال والاستقبال، وإن لم يحصل بأحدهما حصل بالزمن الأخر، أي إن الجواب أصبح بالرفع أمضى في الحدث من الجزم، وأرى أن ذلك هو ما يطابق حالة الشاعر المنهزم المصروع لا محالة في تلك المناظرة، إذ إن ما توافر لدى الأقرع بن حابس في تلك المناظرة من دلائل فوز خالد فيها جعل شاعرنا

ييقن بانهزامه ويعلق هزيمته بهزيمة الحكم لأنهما أخوة من بني نزار، فرفع الجواب في الرجز المذكور وإن قدره النحويون ضعيفا إلا أنه قد جاء مساوقا للمعنى المقصود، فالشعراء أمراء الكلام.

حذف الجار وبقاء المجرور إيحاء بخصوصية المجرور:

قسّم النحويون الجر بغير حرف الجر (رب) في حالة حذف الحرف إلى قسمين: مطرد وغير مطرد، ومن أمثلة غير المطرد قول رؤبة لمن سأله: كيف أصبحت؟ فقال: خير والحمد لله، والتقدير: على خير[80] ومن أمثلة المقدر قولهم: بكم درهم اشتريت هذا ؟ فـ (درهم) مجرور بـ (من) محذوفة عند سيبويه والخليل[81] وبالإضافة عند الزجاج[82] وعند سيبويه والخليل إن الجار حذف وبقي عمله وهو مطرد عندهما في مميز (كم) الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر[83]

ومن المطرد قول الشاعر[84]:

إذا قيـــــــلَ أيُّ الناسِ شرُ قبيـــــــــلةٍ أشارتْ كليبٍ بالأكـــُــــفِّ الأصـــــابعُ

فحذف الشاعر حرف الجر (إلى) وأبقى المجرور على حاله مجرورا وهو قوله (كليبٍ) وعد ابن الحاجب ذلك الحذف في البيت شاذا[85] ورواية الديوان والبيت للفرزدق قد روي بالنصب [86]

فنحن إذن أمام أعرابين ومعنيين:

الأول: جر كلمة (كليب) وحذف حرف الجر.

الثاني : نصب كلمة (كليب) بسبب نزع الخافض وذلك لأن حرف الجر من العوامل الضعيفة.

ومن القيم السياقية في القصيدة والبيت لا بد لنا من ترجيح معنى من المعنيين المذكورين:

قيم السياق:

ألبيت من قصيدة للفرزدق مطلعها مع بيت الشاهد يناقض جريرا الذي هجاه فأخذ يفخر بنفسه وقبيلته قائلا:

أخذْنا بآفـــــــــاقِ السماءِ عليكمُ لنا قمـــَــــراها والنجـــومُ الطـــــــــوالعُ
أتعدلُ أحسابًا لئامًا أرقـــــــــَّـــةً بأحسابِنا إنـــــــِّي إلى اللهِ أرجـــــــــــعُ
وكلُّ فطيمٍ ينتهي لفطـــــــــــامِهِ وكلُّ كليبيٍّ ولـــــو شـــــابَ راضـــــعُ
إذا قيلَ أيُّ الناسِ شرُّ قبيـــلةٍ أشارتْ كليبٍ بالأكـــــُــــــفِّ الأصـــــابعُ

فالملاحظ أن رواية الديوان جاءت بنصب (كليبا) أما رواية الشاهد لدى النحويين جاءت بالجر على حذف حرف الجر، فأي المعنيين أرجح وأقرب؟

أولا: رواية النصب:

تعني رواية النصب أن (كليبا) مفعول به للفعل (أشار)، والمعنى وقوع هذه الإشارة على قبيلة (كليب) ولكن بلا غاية إذ إن حرف الجر كما أشرنا من العوامل الضعيفة فلما حذف لم يبق له أثر في المجرور، وإذا ذهب عمل العامل فلا وظيفة له البتة، وكأن المعنى هنا ليس فيه تخصيص ولا تنصيص إلا من خلال الفعل.

ثانياً: رواية الجر:

الجر يعني أن هناك توافراً لأركان الغاية لأن الحرف المحذوف (إلى) يفيد الغاية، والمعنى المتبلور من ذلك الإعراب هو أن غاية الإشارة ومصب الاهتمام والعناية قبيلة (كليب) لأنها محط هجاء الشاعر إذ الغاية من هجاء تلك القبيلة هي هجاء خصمه المقابل، وكأن إشارة الشاعر غايتها قبيلة (كليب)وذلك يوحي بالتنصيص

والتخصيص لصاحب الغاية. وبحذف حرف الجر يكون التنصيص على المشار إليه أكثر قربا وتخصيصا ولذلك يمكن أن نقول إن المعنى: إنه لا يرصد قبيلة أكثر شرا من قبيلة كليب لا غير إمعاناً في الهجاء وذلك المعنى الذي يحمل تلك الخصوصية لا نجده في الوجه الإعرابي الأول أي بنصب (كليب) وقرائن السياق ترجح المعنى الثاني:

القرينة الأولى:

أن جميع أبيات القصيدة فخر بقبيلة الفرزدق وهذا يعني التعريض بقبيلة (كليب) فهي المقصودة بذلك لأنها غاية الشاعر والجر بـــــ(إلى) يفيد الغاية وتشير اليها.

القرينة الثانية:

إن تكرار اسم قبيلة (كليب) لمرات متعددة كما في قوله: فوا عجبا حتى كليب تسبني

وقوله: وكل كليبي ولو شاب راضع

وقوله: أشارت كليب بالأكف الأصابع

وهو تكرار يشير إلى تلك الغاية والتنصيص عليها والجر بـــــ(إلى) محذوفاً يطابق هذا المعنى وكأن الشاعر أراد أن يقول بأنه يوجه كل ما في داخله من شتم إلى (كليب) ومنها إلى الشاعر بسبب مكانة القبيلة عند العرب – والإشارة إليها أبلغ في التعبير من المفعول به – ويمكن لنا أن نقول بعبارة أخرى إن الشاعر حشد كل ما يملك من هجاء وغايته تصل إلى القبيلة ومنها إلى الشاعر.

القرينة الثالثة:

أن الغاية بـــــ(إلى) وإن كانت محذوفة تشير إلى توجه اهتمام وغاية الشاعر إلى هؤلاء القوم، والإشارة بـــــ(إلى) تحقق ذلك المعنى بقرينة (جر الإسم) مع عدم وجود حرف الجر .

القرينة الرابعة:

إن معنى (إلى كليب) وصول الإشارة إلى منتهاها من الكراهية والشرور في هذه القبيلة، ومع حذف الحرف (إلى) يكون ذلك المعنى أبلغ، وهو معنى مطابق لسياق الذم والهجاء الذي أراده الشاعر.

فليست المسألة أذن طرحاً نحوياً مجرداً وإنما معان تكتنف السياق ترفع على لسان المتكلم لتصل بليغة إلى أذن المتلقي.

الخاتمة:

بعد هذه الإطلالة على بعض الشواهد النحوية الشعرية يمكن للباحث أن يقف على التالي:

1) إن التمسك بالصناعة النحوية المجردة من روح المعاني يجعل البحث النحوي مجردا بعيدا عن القارئ والمتلقي والدارس والباحث معاً.
2) إن المعنى النحوي المشفوع بالقرائن السياقية هو الأكثر جدة والأولى من حيث الاستشهاد به من غيره من الشواهد الأخرى.
3) إن اختلاف رواية الشاهد تخرج الشاهد أحيانا عما أراده النحويون وبالتالي لا شاهد في البيت، أما القيم السياقية فهي الموجه الرئيس في مثل هذه الحالات إذ إن المعنى هو ما وجدت اللغة لأجله.
4) إن وجود الاحتمال النحوي في الشواهد الشعرية لا يجعل من الشاهد مقطوعا به في إثبات القاعدة ولذلك تبرز من هنا أهمية القيم السياقية في الذهاب إلى إعراب ومعنى مرجح، ومن ذلك يمكننا النظر فيما ذهب

النحويون إلى صحة الاستشهاد به من عدم صحته إذ إن حاكمية المعنى لها السلطان الأوحد في التأثير بمجرى اللغة حتى وإن تسلطت القاعدة النحوية على النصوص السليمة.

5) أهملت استشهادات النحويين قصدية الشعراء منساقة وراء جمع وإثبات القواعد فحسب
6) على الرغم من أن الشعر العربي محفوف بالقرائن السياقية إلا ان تمسك النحويين بصنعتهم جعلهم يغضون البصر عن ذلك.
7) ان القيم السياقية من شأنها أن تكشف الشواهد الضعيفة التركيب النحوي وبالتالي يمكن لنا بواسطتها تخليص النحو من الكثير من شوائب القواعد إذا ما أخذنا بنظر الاعتداد التنافس بين النحويين ما يجعل همهم الوحيد هو الإتيان بالشواهد النحوية لردع خصومهم.
8) من الممكن أن نجعل الدلالة والسياق وقرائنه معياراً في تقويم الشواهد النحوية الشعرية على أننا لا نبخس حق علمائنا الأوائل في أنهم قد أولو اهتماماً ليس باليسير في الإشارة إلى المعاني بين الفينة والأخرى ولاسيما المحققون منهم.
9) إن قيم السياق في الشعر الفصيح ممكنة التطبيق والتوجه إليها أولى من التوجه إلى الصنعة النحوية المجردة.

هوامش البحث:

(1) ينظر: شرح شواهد المغني:172/1.
(2) ينظر: سر صناعة الإعراب: 132/2.
(3) ينظر: شرح ابن عقيل:101/1.
(4) البيت للفرزدق: ينظر: الديوان:295.
(5) ينظر: خزانة الأدب: 588/5.
(6) ينظر: شرح ابن عقيل: 191/1، وشرح المفصل:151/4.
(7) ينظر: شرح ابن عقيل: 192/1
(8) ينظر: همع الهوامع: 72/3.
(9) ينظر: شرح ابن عقيل: 194/1، وخزانة الأدب: 173/8.
(10) ينظر: شرح ابن عقيل: 194/1.
(11) ينظر: شرح ابن عقيل: 288/1، وشواهد العيني: 3531.
(12) ينظر: ديوان حسان بن ثابت: 10.
(13) ينظر: شرح ابن عقيل: 63/1–64.
(14) ينظر: الكتاب: 149/2.
(15) البيت للصمة بن عبد الله الأموي، ينظر: الكتاب:149/2.
(16) ينظر: شرح ابن عقيل: 233/1.
(17) ينظر: خزانة الأدب: 323/1، وسر صناعة الإعراب: 378/2.
(18) ينظر: شرح ابن عقيل 189/1.
(19) ينظر: أسرار العربية: 136 ، واللمع: 122 ، والأزهية: /187.

(20) ينظر: شرح الجمل: 292/1.
(21) البيت لأم عقيل بن أبي طالب، خزانة الأدب: 240/3.
(22) البيت لجبلة بن حزام اليربوعي: الخزانة:221/2.
(23) البيت مجهول القائل: ينظر: تسهيل الفوائد: 121/2.
(24) البيت لعروة التميمي: ينظر: الخزانة: 110/4.
(25) البيت لحزام الكناني: ينظر: الخزانة: 250/3.
(26) ينظر: شرح المفصل: 131/2، وشرح ابن عقيل: 386/1.
(27)البيت لأبي خراش الهذلي: ينظر: ديوان الهذليين: 27.
(28) ينظر: تسهيل الفوائد: 290/2.
(29) ينظر: المغني: 180/1، ولمع الأدلة: 220/2.
(30) البيت لأبي عمر التميمي: ينظر: الخزانة: 180/1.
(31) ينظر: شرح ابن عقيل: 400/1–401.
(31) فوائد الفروق في الفاظ القرآن : 54
(32) البيت لسراقة الباهلي: ينظر: الخزانة: 161/6.
(33) ينظر: شرح ابن عقيل: 234/2.
(34) البيت مجهول القائل: ينظر: الكتاب: 221/3.
(35) ينظر: معاني النحو: 29/2.
(36) الكتاب: 61/1.
(37) ينظر: شرح ابن عقيل: 546/1
(38) ينظر: شرح ابن عقيل: 261/2.
(39) المؤمنون /10.
(40) ينظر: الكتاب: 270/2.
(41) البيت مجهول القائل: ينظر: نتائج الفكر: 180.
(42) ينظر: التسهيل: 131/2.
(43) ينظر: المقاصد النحوية: 140/3.
(44) ينظر: شرح ابن عقيل: 260/2.
(45) ينظر: شرح ابن عقيل: 161/2.
(46) ينظر: معاني النحو: 127/2.
(47) ينظر: خزانة الأدب: 129/8.
(48) ينظر: خزانة الأدب: 129/8.
(49) ينظر: الكتاب:99/1.
(50) ينظر: خزانة الأدب: 130/8.
(51) ينظر: خزانة الأدب: 130/8.

(52) ينظر: خزانة الأدب: 132/8.
(53) ينظر: شرح ابن عقيل:575/1.
(54) ينظر: شرح ابن عقيل:575/1.
(55) البيت مجهول القائل: ينظر: خزانة الأدب: 240/3.
(56) ينظر: شرح ابن عقيل:578/1.
(57) ينظر: مغني اللبيب: 220/2.
(58) ينظر: المقتضب:210/3.
(59) ينظر: الأصول: 250/2.
(60) ينظر: شرح ابن عقيل:310/2.
(61) ينظر: المسائل العسكريات: 130.
(62) ينظر: شرح ابن عقيل:230/2.
(63) ينظر: شرح ابن عقيل:160/2.
(64) البيت مجهول القائل: ينظر: الكتاب: 221/3.
(65) ينظر: شرح ابن عقيل:171/2.
(66) ينظر: فقه اللغة للثعالبي: 120/2.
(**67**) ينظر: شرح ابن عقيل:194/2.
(68) ينظر: المسائل العسكريات: 174.
(69) ينظر: مغني اللبيب: 610/2.
(70) ينظر: شرح ابن عقيل:231/2.
(71) ينظر: الأزهية: 220/2.
(72) البيت لعروة بن حزام: الخزانة: 240/2.
(73) ينظر: شرح ابن عقيل:251/2.
(74) ينظر: سر صناعة الإعراب: 110/3.
(75) البيت للمتنبي: ينظر: الديوان: 320.
(76) ينظر: الخزانة: 213/7.
(77) ينظر: شرح ابن عقيل:240/2.
(78) البيت لجرير اليربوعي: ينظر: الديوان: 206.
(79) ينظر: شرح ابن عقيل:250/2.
(80) ينظر: الأزهية: 231.
(81) ينظر: الكتاب:266/3.
(82) ينظر: مغني اللبيب: 220/2.
(83) ينظر: الكتاب: 210/3.
(84) البيت للفرزدق: ينظر: الديوان: 410.

(85) ينظر: شرح الشافية: 222/2.
(86) ينظر: ديوان الفرزدق: 410.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر:

أولا: القران الكريم:
ثانيا: المصادر والمراجع:
1. اسرار العربية: ابن الأنباري (577هـ)، تح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ت).
2. الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي (415هـ)، تح: عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1413-1996م.
3. الأصول: أبو بكر بن السراج (316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417- 1996م.
4. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبن مالك (711هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001.
5. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (1030هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، (1406هـ)
6. ديوان الفرزدق: همام بن غالب (114هـ)، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط1، 1407- 1987م.
7. ديوان حسان بن ثابت (05هـ)، تح: وليد عرفات، ط1، لندن، 1971.
8. ديوان الهذليين: دار الكتب العلمية. ألدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
9. ديوان المتنبي: أحمد بن الحسين(354هـ)، تح: أبو المكارم الشبلي، دار بيروت للطباعة والنشر، ط1، 1403 – 1983.
10. ديوان جرير بن عطية الخطفي (68هـ)، تح: محمد امين، دار بيروت للطباعة والنشر (1406-1986م).
11. ديوان السياب: بدر شاكر السياب (1964م)، دار العودة – بيروت، ط1، 2016.
12. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح ابن جني (392هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1421هـ – 2000م.
13. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: بهاء الدين عبد بن عقيل (769ه)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار السعادة، مصر، ط4، 1964.
14. شرح الجمل: علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي، (432هـ) تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ، 1998.
15. شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش، (643هـ) عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

16. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق وتقديم احمد عبد المنعم هريدي، دار المأمون للنشر، (د.ت).
17. شرح شواهد مغني اللبيب: محمد بن احمد بن موسى (855هـ)، تح: علي محمد فاخر واحمد محمد توفيق، دار الأضواء، (د.ت).
18. فقه اللغة وأسرار العربية: أبو منصور الثعالبي، (429هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، (د.ت).
19. فوائد الفروق في القرآن. د علي الحزماوي. دار الأضواء. ط2. 1995
20. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، (180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الخانجي، ط2،1982.
21. لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الانباري، (577هـ) تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة، سوريا، (1957).
22. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الانصاري، (761 هـ) حققه وعلق عليه: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق، طهران، ط1، 1378.
23. معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 2006.
24. المسائل العسكريات في النحو: أبو علي الفارسي (232هـ)، دراسة وتحقيق: علي جابر المنصوري، دار الفكر، 2002.
25. ألمقتضب أبو العباس بن يزيد المبرد (285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994.
26. نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (581هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط1، (د.ت).
27. همع الهوامع وجمع الجوامع: السيوطي (911هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط3، 1951.